

جدول (١٦): الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة^{١/}
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى				بيان سنوى				
مارس-١٧*	ديسمبر-١٦	سبتمبر-١٦	مارس-١٦	يونيو-١٦	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢
٣,٠٩٧,٥٦١	٣,٠٢٧,٢٥١	٢,٧٠٣,٥٤٧	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٥٧٣,٠٤٢	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢
إجمالى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة								
٢,٩٤٦,٧٦٧	٢,٩٠١,٠٤٧	٢,٣٦٧,١٣٣	٢,٢١٥,٤٤٢	٢,٢٨١,٩٥٤	١,٧١٨,٤٢٥	١,٤٨١,١٠٣	١,٢٧٠,٧١٠	١,٠٧٨,٣٥٠
أوراق مالية								
١,٠٩٥,٨٣٤	١,٠٣٩,٠٨٤	٨٤٦,٣١٤	٦٩٧,٧٤٩	٨١٥,٩٩٥	٥٩٦,١٩٦	٥٣٤,٦٧٠	٤٨٣,٢٦٥	٤٠٨,٦٠٢
أتون على الخزانة ٢/								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
أتون عمليات إعادة الشراء								
٧٤٣,٤٨١	٧٦٢,٥٦٣	٧٧٥,٠٤٣	٧١٧,٠١٤	٧٣٥,٣٠٧	٥٩٠,٩٩٣	٤٣٦,٥١٠	٣١٥,٤٧٨	٢٧٠,٥٦٧
سندات خزانة								
٤٩,٧١٤	٤٩,٨٣٦	٢٦,٣١٠	٢٦,٣١٠	٢٦,٣١٠	٢٢,٥٦٠	٢١,٣٩٠	-	-
سندات صادرة لصالح بنكي مصر والأهلي								
٦٩٣,٧٨١	٦٩٣,٩٥٩	٣٧١,٤٧٠	٤٤٢,٤٧٠	٣٧١,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	١٦٢,٤٧١
سندات البنك المركزى								
٢٠,٨٦٠	٢٠,٨٦٠	٢٠,٨٦٠	١٩,٣٦٠	١٩,٣٦٠	١٧,٨٦٠	١٧,٨٦٠	١٦,٣٦٠	١٦,٣٦٠
سندات فروع التقييم								
-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٠
سندات زيادة رؤس أموال البنوك								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات سلع تموينية								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات إصلاح هياكل البنوك								
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
سندات التأمينات								
١٥,٥٥٢	١٦,٠١٧	٨,٢٤٣	٩,٨٧٣	٩,٩٥٧	٨,٣١٥	٨,٤٢٢	٦,٩٦١	٤,٠٢٧
سندات دولارية سيادية (حيازة مقيمين) ٣/								
-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٢٧٩
سندات بالجنيه المصرى صادرة بالخارج ومشتراه بالداخل								
٤٦	٤٧	٦٢	٦٢	٦٢	٩٢	١٠١	١٠٦	١١١
سندات الإسكان								
٢,٢١٥	٢,٢١٣	٢,٢٠٣	٢,١٥٠	٢,١٩٩	٢,١٢٤	٢,٠٥٢	١,٩٩٨	١,٩٠٥
ال ٥% المجتبه لشراء سندات حكومية								
١٦٠	٣٢١	٤٨١	٨٠٢	٦٤١	١,٢٨٣	١,٩٢٤	٢,٥٦٥	-
سندات بروة للاستثمار العقارى								
٣٢٣,١٢٤	٣١٤,١٤٧	٣١٤,١٤٧	٢٩٧,٦٥٢	٢٩٨,٦٥٣	٢٥٤,٥٣٢	٢٣٣,٧٠٤	٢١٩,٥٠٧	٢٠٤,٠٢٨
سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار إلى الخزانة ^{٤/}								
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٤٥٠	١,٢٢٥	١,٢٢٥	١,٧٢٥
تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمينات ^{٥/}								
-	-	-	-	-	٥,٦٤٠	١٥,٦٨٦	٢٥,٣٤٨	١٣,٠٣٦
أقتراض من جهات أخرى								
١٥٠,٥٤٤	١٢٥,٩٥٤	٣٣٦,١٦٤	٢٤٦,٦١٢	٢٩٠,٨٣٨	٣٦٠,٢٣٣	٢٠١,٩٣٢	١٤٧,٠٨٧	٦٢,٢٠١
اقتراض أجهزة الموازنة من الجهاز المصرفى								
٢٧,٣٦٠	١٨,٥٩٣	٢٩,٦٢٥	٤٦,٥٦٥	٣٩,٣٤٣	٦١,٧٣٢	١٥,٥٥٧	١١,٩٨٢	١١,٧٨١
ومنه ودائع الهيئات الاقتصادية فى حساب الخزانة الموحد								
٣٩٨,٤٧٣	٣٨٩,٧٥٨	٢٩٣,٣٢١	٢٦٣,١٣٩	٢٨٧,١٨٧	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨
ودائع لدى الجهاز المصرفى								
٢,٦٩٩,٠٨٨	٢,٦٣٧,٤٩٣	٢,٤١٠,٢٢٦	٢,١٩٩,١٦٥	٢,٢٨٥,٨٥٥	١,٨٦٦,١٨٨	١,٥٣٨,٤٦١	١,٢٦١,١٤٠	٩٩٠,٥٢٤
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة								
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى) ٦/								
%٩٠.٩	%٨٨.٨	%٧٩.٣	%٩٠.٩	%٩٥.٠	%٨٥.٣	%٧٩.٨	%٧٧.٦	%٦٩.٠
إجمالى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة								
%٧٩.٢	%٧٧.٤	%٧٠.٧	%٨١.٢	%٨٤.٤	%٧٦.٤	%٧٢.٢	%٦٧.٨	%٥٩.١
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة								

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية).

٢/ تشمل السندات المصدرة بالدولار و اليورو بدءاً من يونيو ٢٠١٢.

٣/ تشمل السندات الدولارية التى سبق إصدارها فى كل من عام ٢٠٠١، ٢٠١٠، و ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أنه اعتباراً من يونيو ٢٠١٢ فقد تم إضافة رصيد شهادة المصرى الدولارية الى هذا البند. هذا وقد بلغ رصيد السندات الدولارية ٤٧٤٢ مليون جنيه فى ديسمبر ٢٠١٤ بينما بلغ رصيد شهادة المصرى الدولارية ٢٣٣١ مليون جنيه.

٤/ فى ضوء ما تنتم به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزانة العامة لصناديق التأمينات (الذى تم اقتراضه من خلال بنك الاستثمار القومى) كدين مباشر على الخزانة العامة للصناديق، وذلك فى ١ يوليو ٢٠٠٦. ويتم سنوياً إصدار سندات جديدة فى حالة وجود مديونية مستحقة على وزارة المالية لصالح صناديق التأمينات الإجتماعية. ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إصدار سندات باجمالى مبلغ ١٥٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٢ وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الإجتماعية.

٥/ ودائع صناديق التأمين التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتى تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٦/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٤ وفقاً للتعداد الإقتصادى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذى ساعدت نتائجه فى تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمى. وقد تم الإعلان عن الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ والذى وصل إلى ٢٧٠٨.٣ مليار جنيه. تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٣٤٠٧.٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٢٤٦.٥ مليار جنيه فى ضوء زيادة الكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.